التوجيه الصَرفيّ للقراءات القرآنية
(المقداد السيوري أنموذجاً) (ت826هـ)

م.د. رياض رحيم ثعبان م.م. هناء عيدان مهدي
كلية الدراسات القرآنية/ جامعة بابل

The literal guidance of Quranic readings
(Al-Miqdad Al-Saori model) (826 EH)

Lec.Dr. Reyad Rheem thobn Ass.Lec. Hanaa Eidan Mahdi
College of Quranic Studies\ University of Babylon

Abstract

The wisdom of God Almighty in his Quran requires that the faces of his readings be changed, so that he can be mentioned in the recitation, as the Almighty says: "We are pleased with the Qur'an for the male. Is it from the mention of the moon? 17 and the comprehension of its rulings. Allaah has guided these readings. (82), who is a cleric, a speaker, and a Shiite jurist from the people of Hilla in the ninth century AH..

The nature of the research necessitated the beginning of the definition of guidance in terms of language and terminology. Then, the most important and most famous readings were read and summarized by al-Suwari in agreement with other readers. The research concluded with the most important results of the research. Including what was in the Koranic readings and some of the language translators and books translations. thanks God first and last.

Keywords: oriental guidance, direction of Quranic readings.

الملخص:

اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى في قرآنه الكريم أنْ تتغاير وجوه قراءاته، ليتيسر ذكره في التلاَوة، كما قال تعالى جلّ شأنه: " ولقد يسّرنا القرآن للذكر فهل من مذكّر" القمر/ 17 واستيعاب أحكامه، وقد قيض الله عزّ وجل للاهتمام بهذه القراءات كوكبة من العلماء، عنوا بنقلها والتثبت من روايتها وعنوا بتوجيهها، والاحتجاج لها أو بها، كلُ بحسب منهجه' ومنزعه'، وممن عنوا بعلم القراءات القرآنية (ابو المقداد السيوري) ت 826هـ وهو رجل دين، متكلم، وفقيه شيعيُ من أهل الحلة في القرن التاسع الهجريّ.

واقتضت طبيعة البحث بداية التعريف بالتوجيه لغة واصطلاحا، ثم عرجت على أهم القراءات الصرفية وأشهرها وألتي وجهها السيوري في تفسيره'، وبين أقوال المفسرين وأحيانا النحويين اللغويين وأصحاب علوم القرآن في توجيهها، ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصل البها البحث واعتمدت' بذلك على مصادر ومراجع منها ما كان في اللغة نحوا وصرفا. ومنها ما كان في القراءات القرآنية وبعض من معجمات اللغة وكتب التراجم.

الكلمات المفتاحية: التوجيه الصرفي, القراءات القرآنية

التوجيه لغةً:

عند الرّجوع إلى مادة (و ج ه) في المعجم العربيّ نجد أنّها تدلّ على معنى تتفرع عنه معانٍ عدة، فضلاً عن دلا لتها على جارحة الإنسان.

جاء في مقاييس اللغة ((الواو والجيم والهاء: أصلٌ واحد يدلّ على مقابلةٍ لشيء ... ووجَّهتُ الشيء: جعلته على جهةٍ ... والتّوجيه أنْ تحفر تحت القثاءة أو البِطّيخة ثمّ تُضجِعُها))[1]، فعدّ الأصل في الوجه المقابلة, وتوجيه الشيء جعله على جهة.

(1) مقاييس اللغة، مادة: (وجه) : 6 / 88 – 89.

وجاء في لسان العرب: ((وجّه الأمر: وجهه، يضرب مثلاً للأمر إذا لم يستقم مِن جهة أنْ يُوجّه له تدبيراً مِن جهة أخرى، وأصل هذا في الحجر يوضع في البناء فلا يستقيم، فيقلب على وجه آخر فيستقيم))[1]، ويتضح المقصود بالتّوجيه ههنا أكثر ممّا يتضح فيما ذُكر آنفاً، فهو يدلّ على تقليب الأمر حتى يستقيم له وجه حسن.

وقال الفيومي: ((ولهذا القول وجه: أي مأخذ وجهة أُخذ منها))[2]، ولا يُقصد بالمأخذ ههنا العيب أو الضّعف بل هو مكان الأخذ وجهته.

والاستعمال القرآنيّ يعضد ما ذكره أصحاب المعجمات، إذ قال عزّ مَن قال:" إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ" سورة الأنعام / 79]، وقال تعالى " وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ " سورة النحل / 76]، وقال تعالى: "وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَىٰ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ" سورة القصص / 22].

وعند إمعان النظر في ألفاظ التّوجيه الواردة في الآيات القرآنيّة المذكورة يتّضح أنّ الاستعمال القرآنيّ أعطى للوجه دلالة مجازيّة ـ فضلاً عن الجارحة ـ والأصل فيها المذهب أو الطريق, فعندما تقول: وجّهت الشّيء، ففي قولك معنى أرسلته في جهة أو في طريق معيّن[3]. ولا أظنّ هذا المعنى بعيداً عن مفهوم التّوجيه عند علماء القراءات واللغة، فهم عندما يوجهون القراءة القرآنيّة، أو رواية الشعر كأنّهم يرسلونها إلى جهة أو أكثر، وربّما يدخل الضّعف عدداً من هذه الأوجه من حيث مدى ملاءمتها مع قواعد اللغة أو السياق الّذي يرد فيه ما يوجهونه.

ويبدو أنّ ما جاء في معجم (لسان العرب) قريب القرب كله ممّا تواضع عليه علماء القراءات واللغة، إذ قال ٱبن منظور: ((وأصل هذا في الحجر يوضع في البناء فلا يستقيم, فيقلب على وجه آخر فيستقيم))[4]، وهذا ما يحدث مع القراءة أو رواية الشعر، فالمُوجِّه يقلّب النّصّ الّذي أمامه حتّى يستقيم له وجه حسن.

التوجيه اصطلاحا

التّوجيه بوصفه مصطلحاً من مصطلحات علم القراءات، لم أجد له ذكر سابقا على الرّغم مِن ٱستعمالهم للفظ التّوجيه والوجه، وما شاكلهما، وعند الاطّلاع على ٱستعمالاتهم لهذه المصطلحات يتّضح أنْ ٱستعمالهم لها لا يبتعد كثيراً عن الدّلالة المعجميّة والقرآنيّة، ويبدو للباحث أنّ توجيه القراءة القرآنيّة يُراد به بيان أنّ القراءة لها وجه في العربيّة يوافق ضوابط اللغة، فيُقال على سبيل التّمثيل: توجيه القراءة كذا وكذا، أو وجهها كذا وكذا، لإثبات موافقتها لسنن العرب في كلامها، وعدم خروجها عن القواعد الأصيلة للغة العربية. وإنْ لم يستقم التوجيه من جهة يصار إليه من جهة أخرى[5].

وجّه المقداد السيوري القراءات القرآنية توجيها صرفياً في مواضع عدّة، وعمدت إلى استقصائها جاهدا، فجمعت 6 مواضع، وفيما يلي عرض لها:

1. في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة / 158] قال المقداد السيوري: ((وأصل التطوع: التبرع، مِن (طاع يطوعُ طَوْعاً) إذا تبرّعَ، وقرأ حمزة، والكسائي (يَطَّوَّعْ) بالياء وتشديد الطاء وسكون العين، والباقون بالتاء، وفتح العين على أنّه فعل ماض، وعلى الأول هو مضارع مجزوم بأداة الشرط))[6]، فوجه قراءة (يطَّوع) على أن أصلها (يتطوع) بصيغة المضارعة، ثم أُدغمت التاء في الطاء. ووجه قراءة (تطَوعَ) على أن الفعل ماض. أمّا جزم الفعل المضارع في القراءة الأولى فمردّه إلى أنه فعل الشرط لأداة الشرط (مَن)، وهو توجيه

(1) لسان العرب، مادة: (وجه): 15 / 226.
(2) المصباح المنير، مادة (وجه): 1/ 324.
(3) يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن، مادة: (وجه) / 855 – 857.
(4) لسان العرب، مادة (وجه): 15 / 226.
(5) يُنظر: التوجيه النحوي للقراءات االقرآنية عند السخاوي في كتابه فتح الوصيد في شرح القصيد / 3.
(6) كنز العرفان في فقه القرآن: 1 / 313.

حسن بّيدَ أنه ليس من مبتدعات المقداد إذ سبقه إليه عدد من العلماء، وسيتضح هذا جليًّا عن طريق هذا العرض الذي يهدف إلى بيان مدى تأثر المقداد السيوري بمن سبقه في توجيه هاتين القراءتين:

قال الفراء:((تنصب على (جهة فعل). وأصحاب عَبْد اللَّه وحمزة (ومن يطَّوع) لأنها فِي مصحف عَبْد اللَّه (يتطوع)))[1]، بيَّن وجه القراءتين، وذكر معهما دليلاً يُعلي من شأن قراءة (يطّوع) إذ وردت في رسم مصحف عبد الله بن مسعود بإظهار التاء.

ووافق الطبري الفراء، وزاد عليه تفصيلاً إذ قال: ((اختلف القرّأه في قراءة ذلك، فقرأته عامة قُراء أهل المدينة والبصرة:(ومن تَطوَّع خَيرًا)، على لفظ المضيّ بـ(التاء) وفتح (العين). وقرأته عامة قراء الكوفيين: (وَمَنْ يَطَّوَّعْ خَيرًا) بـ(الياء) وجَزم(العين) وتشديد (الطاء)، بمعنى: ومن يَتطوع. وذُكر أنها في قراءة عبد الله: (ومَنْ يَتطوَّعْ)، فقرأ ذلك قُرّاء أهل الكوفة، على ما وصفنا، اعتبارًا بالذي ذكرنا من قراءَة عبد الله –سوى عَاصم، فإنه وافق المدنيين– فشددوا (الطاءَ) طلبًا لإدغام التاء في الطاء. وكلتا القراءتين معروفة صحيحة، متفقٌ معنياهما غيرُ مختلفين – لأن الماضي من الفعل مع حروف الجزاء بمعنى المستقبل. فبأيّ القراءتين قرأ ذلك قارئٌ فمصيبٌ))[2]، ونلاحظ أنه فارق الفراء في نسبة (يتطوع) – بإظهار التاء – إلى عبد الله ابن مسعود، فالفراء نسبها إلى رسم مصحف عبد الله، والطبري نسبها إلى قراءته، وتابعه الثعلبي[3]. وكان توجيه كلٌ من الزجاج[4] والنحاس[5] قريباً من توجيه الفراء والطبري، بَيدَ أنّهما لم يشيرا من قريب أو من بعيد إلى رسم مصحف عبد الله بن مسعود أو إلى قراءته.

وفصل القول الواحدي، وزاد من التفاصيل والتفرعات ما لم يذكرها من سبقه، ورجّح إحدى القراءتين إذ قال: ((فيه وجهان من القراءة:

أحدهما: (تَطَوَّعَ) على تَفَعَّل ماضيًا وهذه القراءة تحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون موضع تطوَّع جزمًا، وتجعل (مَن) للجزاء، وتكون الفاء مع ما بعدها من قوله: (فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ) في موضع جزم...

الثاني: أن لا تجعل (مَن) للجزاء، ولكن تكون بمنزلة الذي، وتكون مبتدأ به، ولا موضع حينئذ للفعل الذي هو (تَطَوَّعَ)، والفاء مع ما بعدها في موضع رفع...

الوجه الثاني من القراءة: (يَطَّوَّعْ) بالياء وجزم العين، وتقديره: يتطوع إلا أنّ التاء أُدغم في الطاء لتقاربهما، وهذا حسن؛ لأن المعنى على الاستقبال، والشرط والجزاء الأحسن فيهما الاستقبال، وإن كان يجوز أن تقول: من أتاك أعطيته، فتُوقع الماضي موقعَ المستقبل في الجزاء، إلا أنّ اللفظ إذا كان وافق المعنى كان أحسن))[6]، فأعطى لقراءة صيغة المضي وجهين: يكون الفعل في محل جزم في إحداهما، ولا محل له في الثانية، تبعا لنوع (مَن) التي تحتمل الشرطية والموصولية، وعد صيغة المضارع أرجح؛ لأنه أنسب وأليق بأسلوب الشرط.

وقال ابن عطية: ((وقرأ قوم من السبعة وغيرهم (ومن يطوع) بالياء من تحت على الاستقبال والشرط، والجواب في قوله (فَإِنَّ)، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم (تطوع) على بابه في المضي، فـ(مِنْ) على هذه القراءة بمعنى الذي، ودخلت الفاء في قوله: (فَإِنَّ) للإبهام الذي في (مَنْ)))[7]، والإبهام وحده غير كاف لدخول الفاء، وإنما يجوز دخول الفاء على خبر الأسماء الموصولة؛ للإيذان بأن ما بعدها نتيجة لما قبلها، فغرض الدخول دلالي مقصود، وليست كل (مَن) تأتي بعدها الفاء.

1 - معاني القرآن: 1 / 95.
2 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 3/ 247.
3 - يُنظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 2/ 28.
4 - معاني القرآن وإعرابه: 1/ 234- 235.
5 - يُنظر: إعراب القرآن: 1/ 86.
6 - التفسير البسيط: 3/ 441 – 443.
7 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 1/ 230.

وقال العكبري: (((وَمَنْ تَطَوَّعَ): يُقرأ على لفظ الماضي، فـ (مَنْ) على هذا يجوز أنْ تكونَ بمعنى الَّذي، والخبرُ (فَإِنَّ اللَّهَ) والعائد محذوفٌ تقديرُهُ (لَهُ)، ويجوز أَنْ يكونَ (مَنْ) شرطًا، والماضي بمعنى المستقبلِ.

وقُرِئَ: (يَطَّوَّعُ) على لفظ المستقبلِ، فـ (مَنْ) على هذا شرطٌ لَا غير; لأَنَّهُ جزم بها، وأدغم التاء في الطَّاءِ))[1]، فلم يخرج عن حيز ما ذكره سابقوه.

وعند الموازنة بين توجيه المقداد السيوري وتوجيهات من سبقه يتضح قرب الوجه الذي ذكره من أغلب التوجيهات التي سبقته، وجدير بالذكر أن العلماء الذين جاؤوا بعده وجه عدد منهم القراءتين توجيها قريبا من الوجه الذي ذكره المقداد السيوري، ومنهم: الآلوسي[2]، وابن عاشور (ت 1393هـ)[3].

2. في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً﴾ [سورة النساء/ 5] قال المقداد السيوري: ((وقُرئ (قِيَماً) بمعنى قيامًا، وفي الشواذ (قِواماً)، وقِوام الشيء ما يُقام به، كما يُقال: هو ملاك الأمر لما يملك به))[4]. فالجذر اللغوي للقراءات الثلاث واحد، بيدَ أن الصيغ الصرفية تباينت، وعدّ قراءتي (قِياما) و(قِيَما) بمعنى واحد، والمراد بهما المصدر. أمّا قراءة (قِواما) فهي تدل على الذات التي يُقام بها، لا على الحدث.

وفيما يأتي عرض لتوجيهات العلماء الذين سبقوا المقداد السيوري، فقد وجهوا القراءات الثلاثة توجيهات صرفية، سأعرضها ههنا:

قال االفراء: ((قواما وقياما. وقرأ نافع الْمَدَنِيّ (قيما) والمعنى– والله أعلم– واحد.))[5]، فعد القراءات الثلاث تدل على معنى واحد، والمراد به هنا الحدث.

وقال أبو عبيدة: ((قِياما: مصدر يقيمكم، ويجيء فى الكلام في معنى قوام فيكسر، وإنما هو من الذي يقيمك، وإنما أذهبوا الواو لكسرة القاف، وتركها بعضهم كما قالوا: ضياء للناس وضواء للناس))[6]، فعد (قِياما) مصدرا، وسرعان ما أجاز كونه دالا على الذات.

وقال الطبري: ((فإن (قيامًا) و(قِيَمًا) و(قِوَامًا) في معنى واحد. وإنما (القيام) أصله (القوام)، غير أن (القاف) التي قبل (الواو) لمّا كانت مكسورة، جعلت الواو ياء؛ لكسرة ما قبلها، كما يقال: (صُمْت صيامًا)، و(صُلْت صِيالا)، ويقال منه: (فلان قوام أهل بيته) و(قيام أهل بيته) واختلفت القّراءة في قراءة ذلك.))[7]، فكلها مصادر عنده، بيد أنها اختلفت في ألفاظها، ويبدو لي أنها استعمالات لهجية.

وقال السمرقندي: ((قرأ نافع وابن عامر: (الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً﴾ بكسر القاف ونصب الياء بغير ألف، والباقون بالألف ومعناهما قريب. وقال أهل اللغة: قياماً وقواماً وقيماً بمعنى واحد.))[8]، وهو قريب مما ذكره الطبري، ويوافقه في المعنى.

وقال الزمخشري: ((وقرئ: قيما، بمعنى قياما، كما جاء عوذا بمعنى عياذا. وقرأ عبد اللَّه بن عمر: قواما، بالواو. وقوام الشيء: ما 'يقام به، كقولك هو ملاك الأمر لما يملك به. وكان السلف يقولون: (المال سلاح المؤمن)[9]، فعد قراءتي (قِياما) و(قِيَما) بمعنى واحد، والمراد بهما المصدر. أمّا قراءة (قِواما) فهي تدل على الذات التي يُقام بها.

وقال ابن عطية: ((فالأصوب فيه قراءة الجماعة، وقيما جمع قيمة كديمة وديم، وخطأ ذلك أبو علي وقال: هي مصدر كقيام وقوام وأصلها قوم، ولكن شذت في الرد إلى الياء كما شذ قولهم: جياد في جمع جواد، وكما قالت بنو ضبة: طويل وطيال، ونحو هذا، وقوما وقواما وقياما، معناها: ثباتا في صلاح الحال، ودواما في ذلك، وقرأ نافع وابن عامر قيما بغير ألف، وروي أن أبا عمرو فتح

1 - التبيان في إعراب القرآن: 1/ 130 – 131.
2 - يُنظر: روح المعاني: 1/ 425.
3 - يُنظر: التحرير والتنوير: 2/ 65.
4 - كنز العرفان في فقه القرآن: 2 / 103.
5 - معاني القرآن: 1/ 256.
6 - مجاز القرآن: 1/ 117.
7 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 7/ 568.
8 - بحر العلوم: 1/ 282.
9 - الكشاف: 1/ 471.

القاف من قوله: قواما، وقياما– كان أصله قواما، فردت كسرة القاف الواو ياء للتناسب، ذكرها ابن مجاهد ولم ينسبها، وهي قراءة أبي عمرو والحسن، وقرأ الباقون قِياماً وقرأت طائفة (قواما)))[1]، فعد (قِيَما) جمع قيمة، وهو ما لم يذكره سواه، وهو مردود عند أبي علي الفارسي.

وقال الفخر الرازي: ((وقرأ نافِعٌ وابن عامر: (الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا) وقد يُقال: هذا قَيِّمٌ وَقِيَمٌ، كَمَا قال: (دِيناً قِيَماً مِلَّةَ إِبْراهِيمَ) [سورة الأنعام/ 161]، وقرأ عبد اللَّهِ بن عمر (قِوَامًا) بالواو، وقوام الشيء ما يُقَامُ به، كقولك: ملاك الأمرِ لِمَا يُمْلَكُ به))[2].

وقال العكبري: (((قِيَامًا): يُقرأ بالياء والألفِ، وهو مَصْدَرُ قامَ، والياء بدلٌ مِنَ الواو، وأُبْدِلَتْ منها لَمَّا أُعِلَّتْ فِي الفِعلِ، وكانَتْ قَبْلَهَا كسرةٌ، والتقديرُ: الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ سَبَبَ قِيَامِ أَبْدَانِكُمْ؛ أَيْ: بَقَائِهَا. ويُقْرَأُ: (قِيَمًا) – بِغَيْرِ أَلِفٍ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَصْدَرٌ مِثْلُ الْحَوْلِ وَالْعِوَضِ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تُثْبَتَ الْوَاوُ لِتَحَصُّنِهَا بِتَوَسُّطِهَا، كَمَا صَحَّتْ فِي الْحَوْلِ وَالْعِوَضِ، وَلَكِنْ أَبْدَلُوهَا يَاءً حَمْلًا عَلَى (قِيَامٍ) عَلَى اعْتِلَالِهَا فِي الْفِعْلِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا جَمْعُ قِيمَةٍ كَدِيمَةٍ وَدِيَمٍ، وَالْمَعْنَى أَنَّ الْأَمْوَالَ كَالْقِيَمِ لِلنُّفُوسِ إِذْ كَانَ بَقَاؤُهَا بِهَا... وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ قِيَامًا فَحُذِفَتِ الْأَلِفُ كَمَا حُذِفَتْ فِي خِيَمٍ، وَيُقْرَأُ: (قِوَامًا) بِكَسْرِ الْقَافِ، وَبِوَاوٍ وَأَلِفٍ، وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ مَصْدَرُ قَاوَمْتُ قِوَامًا مِثْلُ لَاوَذْتُ لِوَاذًا، فَصَحَّتْ فِي الْمَصْدَرِ لَمَّا صَحَّتْ فِي الْفِعْلِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا اسْمٌ لِمَا يَقُومُ بِهِ الْأَمْرُ وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ))[3]، فعد (قِيَامًا) مصدر، وذكر ثلاثة أوجه ل(قِيَمًا) الأول والثالث بمعنى المصدر، وإنْ اختلفت تفاصيلهما. والوجه الثاني بمعنى الجمع. وعدَّ (قِوَامًا) محتملةً لمعنى المصدر، ومعنى الذات التي يُقام بها.

وقال البيضاوي: ((سمي ما به القيام قياماً للمبالغة. وقرأ نافع وابن عامر (قيماً) بمعناه، كعوذ بمعنى عياذ. وقرئ (قواماً) وهو ما يقام به))[4]، فعد (قياما)، و(قيما) مصدرين، ولكن سُمّيت بها الذات ؛ لقصد المبالغة، و(قواما) يدل على الذات أيضا، ولكن ليس بصيغة المصدر.

وقال أبو حيان الأندلسي: ((فَأَمَّا قِيَمًا فَمُقَدَّرٌ كَالْقِيَامِ... وَقِيلَ: يُحْتَمَلُ هُنَا أَنْ يَكُونَ جَمْعَ قِيمَةٍ، وَإِنْ كَانَ لَا يَحْتَمِلُهُ دِينًا قِيَمًا. وَأَمَّا قِيَامٌ فَظَاهِرٌ فِيهِ الْمَصْدَرُ، وَأَمَّا قِوَامٌ فَقِيلَ: مَصْدَرُ قَاوَمَ. وَقِيلَ: هُوَ اسْمٌ غَيْرُ مَصْدَرٍ، وَهُوَ مَا يُقَامُ بِهِ كَقَوْلِكَ: هُوَ مِلَاكُ الْأَمْرِ لِمَا يُمْلَكُ بِهِ. وَأَمَّا قِوَامٌ فَخَطَأٌ عِنْدَ أَبِي حَاتِمٍ. وَقَالَ: الْقِوَامُ امْتِدَادُ الْقَامَةِ، وَجَوَّزَهُ الْكِسَائِيُّ.

وَقَالَ: هُوَ فِي مَعْنَى الْقَوَامِ، يَعْنِي أَنَّهُ مَصْدَرٌ. وَقِيلَ: اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ. وَقِيلَ: الْقِوَامُ الْقَامَةُ، وَالْمَعْنَى: الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ سَبَبَ بَقَاءِ قَامَاتِكُمْ.))[5]، فـ(قيما) يحتمل المصدر ويحتمل الجمع، وأمّا قيام فهو مصدر لا غير، وفي (قوام) وجهان: المصدر، والذات.

وقال السمين الحلبي: ((فأما قراءة نافع وابنِ عامر ففيها ثلاثة أوجه، أحدهما: أنَّ (قِيَماً) مصدرٌ كالقيام وليس مقصوراً منه، قال الكسائي والأخفش والفراء، فهو مصدر بمعنى القيام الذي يُراد به الثباتُ والدوامُ... الثاني: أنه مقصورٌ من (قيام)، فحذفوا الألف تخفيفاً كما قالوا: خيَم في (خِيام) و(مِخْيَط) و(مِقْول) في: (مِخْياط) و(مِقْوال).

والثالث: أنه جمع (قِيمة) كـ (دِيَم) في جمع دِيْمَة، والمعنى: أنَّ الأموالَ كالقيم للنفوس لأنَّ بقاءها بها... وأمَّا قراءةُ باقي السبعة فهو مصدرُ (قام) والأصلُ قِوام، فأُبْدلت الواوُ ياءً للقاعدةِ المعروفة))[6]، فقيم يحتمل المصدر من طريقين، ويحتمل الجمع، أمّا قيام فهو مصدر لا غير، ولم يغفل السمين الحلبي عن قراءة (قِوام) إذ قال: ((وأما قراءة عبد الله بن عمر ففيها وجهان، أحدهما: أنه مصدر قاوَمَ كـ لاوَذَ لِواذاً، صحَّت الواو في المصدر، كما صحت في الفعل. والثاني: أنه اسم لما يقوم به الشيء، وليس بمصدرٍ كقولهم: هذا مِلاك الأمر، أي ما يُمْلك به))[7]، فهي تحتمل المصدر، واسم الذات.

1 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 2/ 10.
2 - مفاتيح الغيب: 9/ 496.
3 - التبيان في إعراب القرآن: 1/ 330-331.
4 - أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 2/ 60.
5 - البحر المحيط في التفسير: 3/ 517.
6 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 3/ 581-582.
7 - المصدر نفسه: 3/582.

وعند عقد الموازنة بين توجيهات العلماء الذين سبقوا المقداد لسيوري من جهة وتوجيهات المقداد من جهة أخرى نجد أن توجيهات المقداد السيوري لهذه القراءات كانت قريبة من التوجيهات التي ذكرها كل من الزمخشري والعكبري أبو حيان الأندلسي والسمين الحلبي

3. في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [سورة النساء / 24] قال المقداد السيوري: ((وقُرئ بفتح الصاد، كما قلناه، وبكسرها على أنه اسم الفاعل؛ لأنهن أَحْصَنَّ فروجهنَّ بالتزوج))[1]، وتوجيه القراءتين ههنا بيّن جلي، فصيغة (المُحصَنات) تدل على اسم المفعول، أي وقع عليهن الإحصان، وصيغة (المُحصِنات) تدل على اسم الفاعل، أي قمن بالإحصان، فأحصن أنفسهن.

وهذا عرض لتوجيهات العلماء الذين سبقوا المقداد السيوري يهدف إلى بيان مدى تأثره بمن سبقه في توجيه هاتين القراءتين.

قال الزجاج: ((القراءَة بالفتح. قد أَجْمَعَ على الفتح في هذه، لأن معناها اللاتي أَحْصِنَّ بالأزواج. ولو قرئت والمُحصِناتِ لجاز، لأنهُنَّ يحْصِنَّ فروجهن بأن يتزوجن. وقد قرئت التي سوى هذه (المحْصَنَاتِ) و(والمحصِناتِ)))[2]، فعد القراءة الصائب ههنا بالفتح، وهذا يعني صيغة اسم المفعول، ويبدو أنه لم يعلم بوجود قراءة بكسر الصاد، وهي ليست من القراءات السبع، بل هي قراءة: طلحة بن مصرف، والحسن البصري، وعلقمة[3].

وقال الواحدي: ((واختلف القراء في: (الْمُحْصَنَاتُ) فقرأوا بفتح الصاد وكسرها في جميع القرآن، إلاّ التي في هذه الآية، فإنهم اجتمعوا على الفتح فيها، فمن قرأ بالكسر جعل الفعل لهن، ومن قرأ بالفتح جعل الفعل لغيرهن))[4]، ففعل ما فعله الزجاج حين أنكر قراءة الكسر، وزاد عليه أن بيّن المعنى الذي يترتب عنه.

وقال العكبري: ((وَالْجُمْهُورُ عَلَى فَتْحِ الصَّادِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِنَّ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ، وَذَاتُ الزَّوْجِ مُحَصَنَةٌ بِالْفَتْحِ؛ لِأَنَّ زَوْجَهَا أَحْصَنَهَا؛ أَيْ: أَعَفَّهَا؛ فَأَمَّا الْمُحْصَنَاتُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ فَيُقْرَأُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَكِلَاهُمَا مَشْهُورٌ، فَالْكَسْرُ عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ أَحْصَنَّ فُرُوجَهُنَّ أَوْ أَزْوَاجَهُنَّ، وَالْفَتْحُ عَلَى أَنَّهُنَّ أُحْصِنَّ بِالْأَزْوَاجِ أَوْ بِالْإِسْلَامِ، وَاشْتِقَاقُ الْكَلِمَةِ مِنَ التَّحْصِينِ وَهُوَ الْمَنْعُ.))[5]، لا يبدو أنه اطلع على قراءة الكسر بدليل وصف قراءة الفتح بأنها قراءة الجمهور لا قراءة الجميع، وبيّن الصيغتين الصرفيتين للقراءتين.

وقال السمين الحلبي: ((فأمَّا الفتحُ ففيه وجهان، أشهرهما: أنه أَسْند الإحصان إلى غيرهن، وهو إمَّا الأزواج أو الأولياء، فإن الزوج يُحْصِنُ امرأته أي: يُعِفُّها، والوليَّ يُحصِنُها بالتزويجِ أيضاً والله يُحْصِنُها بذلك. والثاني: أن هذا المفتوحَ الصادِ بمنزلة المكسور، يعني أنه اسمُ فاعل، وإنما شَذَّ فتحُ عين اسم الفاعل في ثلاثة ألفاظَ: أَحْصَنَ فهو مُحْصَن وأَلْقح فهو مُلْقَح، وأَسْهَب فهو مُسْهَب.

وأمَّا الكسر فإنه أسند الإحصان إليهن؛ لأنهن يُحْصِنَّ أنفسهن بعفافهن، أو يُحْصِنَّ فروجهن بالحفظ، أو يُحْصِنَّ أزواجهن.))[6]، وصفوة قوله أن كسر الصاد يدل على صيغة اسم الفاعل، وأنهن قمن بالإحصان، وفتح الصاد يدل على وقوع الإحصان عليهن.

ويتضح بعد هذا العرض أنّ الوجه الذي ذكره المقداد السيوري هو الوجه الذي ذكره أغلب من سبقوه، وإن كان عدد من غير مطلع على وجود قراءة بكسر الصاد في هذا الموضع تحديدا. أما العلماء الذين جاؤوا بعد المقداد السيوري فلم تختلف توجيهاته عما ذُكر، إذ إن القراءتين لا تحتملان توجيه آخر سوى صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول، وإن اختلفوا في تفصيلات لطيفة.

4. في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [سورة النساء/ 33] قال المقداد السيوري: ((وقُرئ (عقدت) و(عاقدت) والمعنى واحد))[7]، فعد القراءتين تدلان على المعنى نفسه على الرغم من أن صيغة (فعل) تختلف دلالتها الصرفية عن صيغة (فاعل)، فالأولى صيغة الفعل الماضي، وتفيد الحدوث في الزمن الماضي، أمّا صيغة (فاعل) فهي تفيد ما أفادته أختها وزيادة، فهي تفيد المشاركة.

1 - كنز العرفان في فقه القرآن: 2 / 167.
2 - معاني القرآن وإعرابه: 2/ 35.
3 - يُنظر: معجم القراءات: 2 / 48.
4 - التفسير البسيط: 6/ 432.
5 - التبيان في إعراب القرآن: 1/ 345- 346.
6 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 3/ 645.
7 - كنز العرفان في فقه القرآن: 2 / 289.

وهذا عرض لتوجيهات العلماء الذين سبقوا المقداد السيوري يهدف إلى بيان مدى تأثره بمن سبقه في توجيه هاتين القراءتين.

قال الطبري: ((اختلفت القراءة في قراءة ذلك. فقرأه بعضهم: (وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ))، بمعنى: والذين عقدت أيمانكم الحلفَ بينكم وبينهم. وهي قراءة عامة قراءة الكوفيين.

وقرأ ذلك آخرون: (والذين عاقدت أيمانكم)، بمعنى: والذين عاقدت أيمانكم وأيمانهم الحلفَ بينكم وبينهم.

قال أبو جعفر: والذي نقول به في ذلك: إنهما قراءتان معروفتان مستفيضتان في قرأة أمصار المسلمين بمعنى واحد... وذلك أن الذين قرأوا ذلك: (عاقدت)، قالوا: لا يكون عَقْد الحلف إلا من فريقين... على أن معنى ذلك أيمانكم وأيمانُ المعقود عليهم، وأن العقد إنما هو صفة للأيمان دون العاقدين الحلف... وأما (عاقدت أيمانكم)، فإنه في تأويل: عاقدت أيمانُ هؤلاء أيمانَ هؤلاء، الحلفَ. فهما متقاربان في المعنى، وإن كانت قراءة من قرأ ذلك: (عقدت أيمانكم) بغير (ألف)، أصح معنى من قراءة من قرأه: (عاقدت)، للذي ذكرنا من الدلالة المُغنية في صفة الأيمان بالعقد، على أنها أيمان الفريقين من الدلالة على ذلك بغيره.))[1]، وكلامه لا يخلو من اضطراب فهو التفت إلى معنى المشاركة في صيغة (فاعل)، ثم عدّهما بمعنى واحد، وعاد بعدها ليفرق بينهما، وعدهما بعدها متقاربتين، ولكن قراءة (عقدت) أصحُّ معنى.

وقال النحاس: ((والذين عاقدت أيمانكم أي بالحلف، وقرأ حمزة ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمانُكُمْ﴾ أي بالحلف، وهي قراءة بعيدة لأن المعاقدة لا تكون إلّا من اثنين فصاعدا فبابها فاعل، وقراءة حمزة تجوز على غموض من العربية يكون التقدير فيها والذين عقدتهم أيمانكم الحلف، وتعدّى إلى مفعولين، والتقدير: عقدت لهم أيمانكم الحلف، ثم حذف اللام مثل ﴿وَإِذا كالُوهُمْ﴾ [سورة المطففين/ 3] أي: كالوا لهم، وحذف المفعول الأول؛ لأنه متصل في الصّلة))[2]، فأشار إلى معنى المشاركة، وفضل صيغة (فاعل) على صيغة (فعل)؛ لأن المعاقدة تستلزم المشاركة، ولا أجد ضرورة إلى التقدير الذي أوجبه بغير موجب في قراءة (عقدت).

وقال السمرقندي: ((قرأ أهل الكوفة حمزة والكسائي وعاصم: والذين عقدت أيمانكم بغير ألف، والباقون بالألف. قال أبو عبيدة: والاختيار عاقدت بالألف؛ لأنه من معاقدة الحلف، فلا يكون إلا بين اثنين. ومن قرأ: عقدت، معناه عقدت لهم أيمانكم فأضمر فيها لهم))[3]، فلم يبتعد عمّا ذكره النحاس.

وقال الواحدي: ((واختلف القراء في قوله: (عَاقَدَت)، فقرأ أهل الكوفة (عَقَدَتْ) بالتخفيف من غير ألف، والباقون (عَاقَدَت) بالألف. وهذا أشبه بهذا المعنى؛ لأن لكل نفر من المعاقدين يمينًا على المُخالفة، وجعل الأيمان في اللفظ هي المعاقدة، والمعنى على الحالفين الذين هم أصحاب الأيمان، فالمعنى: والذين عاقدت حلفهم أيمانُكم. حذف الذكر للعائد من الصلة إلى الموصول. وهؤلاء الذين قرأوا في المفاعلة حملوا الكلام على المعنى، حيث كان من كل واحد من الفريقين يمين.

ومن قرأ (عَقَدَتْ) كان المعنى: عقدت حلفَهم أيمانكم، كالأول، إلا أنهم حملوا على لفظ الأيمان، لأن الفعل لم يُسند إلى أصحاب الأيمان في اللفظ، إنما أُسنِد إلى الأيمان))[4]، فسار قريبا من مسار من سبقه.

وقال الفخر الرازي: بعد ذكر القراءتين: وَالِاخْتِيَارُ: عَاقَدَتْ، لِدَلَالَةِ الْمُفَاعَلَةِ عَلَى عَقْدِ الْحَلِفِ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ))[5]، ففضل صيغة المفاعلة بسبب إفادتها المشاركة.

وقال العكبري: ((وَيُقْرَأُ عَاقَدَتْ بِالْأَلِفِ وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ: عَاقَدَتْهُمْ، وَيُقْرَأُ بِغَيْرِ أَلِفٍ وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ أَيْضًا هُوَ وَالْعَائِدُ تَقْدِيرُهُ: عَقَدَتْ حَلِفَهُمْ أَيْمَانُكُمْ. وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: عَقَدَتْ حَلِفَهُمْ ذَوُو أَيْمَانِكُمْ فَحُذِفَ الْمُضَافُ؛ لِأَنَّ الْعَاقِدَ لِلْيَمِينِ الْحَالِفُونَ لَا الْأَيْمَانُ نَفْسُهَا))[6]، فاستبعد أن يكون الأيمان فاعلا للفعل.

1 - جامع البيان: 8/ 272- 273.
2 - إعراب القرآن: 1/ 211.
3 - بحر العلوم: 1/ 299.
4 - التفسير البسيط: 6/ 481.
5 - مفاتيح الغيب10/ 68.
6 - التبيان في إعراب القرآن: 1/ 353.

وقال القرطبي: وَالْمَشْهُورُ عَنْ حَمْزَةَ (عَقَدَتْ أَيْمانُكُمْ) مُخَفَّفَةُ الْقَافِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ عَاصِمٍ وَالْكِسَائِيِّ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ بَعِيدَةٌ، لِأَنَّ الْمُعَاقَدَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا، فَبَابُهَا فَاعَلَ. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ: وَقِرَاءَةُ حَمْزَةَ تَجُوزُ عَلَى غُمُوضٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ، يَكُونُ التَّقْدِيرُ فِيهَا وَالَّذِينَ عَقَدَتْهُمْ أَيْمَانُكُمُ الْحِلْفَ، وَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَتَقْدِيرُهُ: عَقَدَتْ لَهُمْ أَيْمَانُكُمُ الْحِلْفَ، ثُمَّ حُذِفَتِ اللَّامُ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَإِذا كالُوهُمْ) أَيْ كَالُوا لَهُمْ. وَحُذِفَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، كَمَا يُقَالُ: كِلْتُكَ أَيْ كِلْتُ لَكَ بُرًّا. وَحُذِفَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ فِي الصلة.))[1]، وكلامهم قريب جدا مما ذكره النحاس، واستعمل ألفاظ النحاس نفسها.

بعد هذا العرض لتوجيهات العلماء الذين سبقوا المقداد السيوري يتضح أنه تفرد بذكر هذا التوجيه، فهو عد القراءتين بمعنى واحد، ولم يلتفت إلى معنى المشاركة الذي ذكره من سبقه، وربما مرد ذلك إلى أن الأصل في القراءات عنده أن يتحد معناها.

5. في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّن الْغَآئِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء﴾ [سورة النساء/ 43، وسورة المائدة/ 6] ذكر المقداد السيوري قراءة الكسائي (لمستم) بدلاً من (لامستم) وقال: ((واللمس والملامس كنايتان عن الجماع))[2]، ويبدو أنه يعد القراءتين بمعنى واحد، وهو ما فعله مع قراءتي (عقدت) و(عاقدت).

وفيما يأتي عرض لتوجيهات العلماء الذين سبقوا المقداد السيوري:

قال أبو عبيدة: ((اللماس النكاح: لمستم، ولامستم أكثر))[3]، ويبدو أنه أيضا يعدُّ القراءتين بمعنى واحد، بَيدَ أنّ استعمال (لامس) أكثر من استعمال (لمس).

وقال الطبري: ((واختلفت القرأة في قراءة قوله: (أو لامستم النساء).

فقرأ ذلك عامة قراءة أهل المدينة وبعض البصريين والكوفيين: (أَوْ لامَسْتُمُ) بمعنى: أو لمستم نساءكم ولَمَسْتَكم.

وقرأ ذلك عامة قراءة الكوفيين: (أو لمستم النساء) بمعنى: أو لمستم، أنتم أيها الرجال، نساءكم. وهما قراءتان متقاربتا المعنى؛ لأنه لا يكون الرجل لامسًا امرأته إلا وهي لامِستُه. فـ (اللمس) في ذلك يدل على معنى (اللِّماس)، و(اللماس) على معنى (اللمس) من كل واحد منهما صاحبه. فبأي القراءتين قرأ ذلك القارئ فمصيب؛ لاتفاق معنييهما.))[4]، فذهب إلى أن صيغة (لامس) تفيد المشاركة، والمشاركة هنا من الرجل والمرأة، على خلاف (لمس) التي تفيد قيام الرجل بالفعل، وإن كان لمس الرجل لزوجته ينتهي إلى حصول الملامسة منها بصورة عرضية.

وقال العكبري: (((أَوْ لَمَسْتُمْ): يُقْرَأُ بِغَيْرِ أَلِفٍ وَبِأَلِفٍ وَهُمَا بِمَعْنًى. وَقِيلَ: لَامَسْتُمْ مَا دُونَ الْجِمَاعِ، أَوْ لَمَسْتُمُ لِلْجِمَاعِ))[5]، فهو يذهب إلى اتحاد معناهما، وينقل بعدها قولاً مفاده: (لامس) لما هو دون الجماع، و(لمس) للجماع، ولا يخلو هذا القول من غرابة، ولا سيما إذا ما أخذنا بالحسبان أن صيغة المفاعلة قد تفيد المشاركة من الطرفين، ولا تفيد صيغة (فعل) هذا المعنى.

وقال القرطبي: ((قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ (لامَسْتُمُ). وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ: (لَمَسْتُمْ) وَفِي مَعْنَاهُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: الْأَوَّلُ- أَنْ يَكُونَ لَمَسْتُمْ جَامَعْتُمْ. الثَّانِي- لَمَسْتُمْ بَاشَرْتُمْ. الثَّالِثُ- يَجْمَعُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا. و(لامَسْتُمُ) بِمَعْنَاهُ عِنْدَ أَكْثَرِ النَّاسِ، إِلَّا أَنَّهُ حُكِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ قَالَ: الْأَوْلَى فِي اللُّغَةِ أَنْ يَكُونَ (لامَسْتُمُ) بِمَعْنَى قَبَّلْتُمْ أَوْ نَظِيرُهُ، لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِعْلًا. قَالَ: و(لَمَسْتُمْ) بِمَعْنَى غَشَيْتُمْ وَمَسِسْتُمْ، وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ فِي هَذَا فِعْلٌ))[6]، ففصل أكثر من سابقيه، وأعطى للمس ثلاثة معان، وعدَّ لامس بمعنى المماسة. وقال في موضع آخر: ((فَإِنْ قِيلَ: الْمُلَامَسَةُ مِنْ بَابِ الْمُفَاعَلَةِ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ اثْنَيْنِ، وَاللَّمْسُ بِالْيَدِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ، فَثَبَتَ أَنَّ الْمُلَامَسَةَ هِيَ الْجِمَاعُ. قُلْنَا: الْمُلَامَسَةُ مُقْتَضَاهَا الْتِقَاءُ الْبَشَرَتَيْنِ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ مِنَ اثْنَيْنِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُوصَفُ لَامِسٌ وَمَلْمُوسٌ. جَوَابٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ الْمُلَامَسَةَ قَدْ تَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ،... فَإِنْ قِيلَ: لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ سَبَبَ الْحَدَثِ، وَهُوَ

1 - الجامع لأحكام القرآن: 5/ 167.
2 - كنز العرفان في فقه القرآن: 1 / 52، ويُنظر:1 / 51.
3 - مجاز القرآن: 1/ 128.
4 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 8/ 406.
5 - التبيان في إعراب القرآن: 1/ 361.
6 - الجامع لأحكام القرآن: 5/ 223.

الْمَجِيءُ مِنَ الْغَائِطِ ذَكَرَ سَبَبَ الْجَنَابَةِ وهو الملامسة، فبين حكم الْحَدَثَ وَالْجَنَابَةَ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ، كَمَا أَفَادَ بَيَانَ حُكْمِهِمَا عِنْدَ وُجُودِ الْمَاءِ. قُلْنَا: لَا نَمْنَعُ حَمْلَ اللَّفْظِ عَلَى الْجِمَاعِ وَاللَّمْسِ، وَيُفِيدُ الْحُكْمَيْنِ كَمَا بَيَّنَّا. وَقَدْ قُرِئَ (لَمَسْتُمْ) كَمَا ذَكَرْنَا))[1]، ففرَّ معنى المشاركة في طريقين.

وقال البيضاوي: ((أَوْ لامَسْتُمُ النِّساءَ أو ماسستم بشرتهن ببشرتكم، وبه استدل الشافعي على أن اللمس ينقض الوضوء. وقيل: أو جامعتموهن. وقرأ حمزة والكسائي هنا وفي المائدة (لمستم)، واستعماله كناية عن الجماع أقل من الملامسة))[2]، فذهب إلى أنَّ استعمال (لمس) للمجامعة أقل من استعمال (لامس)، وهذا يتوافق مع الدلالة الصرفية لصيغتي (فعل) و(فاعل)، ففاعل تفيد المشاركة، وهي بهذا أقرب إلى معنى الجماع من صيغة (فعل).

وقال السمين الحلبي: ((وقرأ الإخوان هنا وفي المائدة: (لَمَسْتم) والباقون: (لامستم) فقيل: (فاعِل) بمعنى فَعَل، وقيل: لمَس: جامَع، ولامسَ لما دون الجماع.))[3].

ويتضح بعد هذا العرض أن الوجه الذي ذكره المقداد السيوري كان قريبا من الوجه الذي ذكره العكبري، فالعكبري صرّح بكون القراءتين بمعنى واحد، وإن نقل بعدها قولا بخلافه.

6. في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلاَمَ لَسْتَ مُؤْمِناً﴾ [سورة النساء/ 94] قال المقداد السيوري: ((وقرأ حمزة، وابن عامر (السلم) بغير ألف، والباقون (السلام) بالألف، ومعناهما واحد))[4]، ففعل ما جعلنا نعتاد عليه، وعد القراءتين بمعنى واحد، على الرغم من اختلاف دلالة (السلم) و(السلام)، ولم يذكر لنا هذا المعنى الواحد.

وهذا عرض لتوجيهات العلماء الذين سبقوا المقداد السيوري لغرض الموازنة بين توجيه المقداد السيوري وتوجيهات من سبقوه في توجيه هاتين القراءتين.

قال الفراء: ((وقوله: ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِناً﴾ ذكروا أنه رَجُل سلَّمَ على بعض سرايا المسلمين، فظنوا أنه عائذ بالإسْلام وليس بمسلم فقتل. وقرأه العامة: السلم. والسلم: الاستسلام والإعطاء بيده))[5]، فالسلام بمعنى إلقاء التحية، والسلم بمعنى الاستسلام.

وقال الطبري: ((فقرأ ذلك عامة قراءة المكيين والمدنيين والكوفيين: (السَّلَمَ) بغير ألف، بمعنى الاستسلام. وقرأ بعض الكوفيين والبصريين: (السَّلامَ) بألف، بمعنى التحية... والصواب من القراءة في ذلك عندنا: (لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَمَ)، بمعنى: من استسلم لكم، مذعنًا لله بالتوحيد، مقرًّا لكم بملَّتكم. وإنما اخترنا ذلك، لاختلاف الرواية في ذلك: فمن راوٍ رَوى أنه استسلم بأن شهد شهادة الحق وقال: إنّي مسلم، ومن راوٍ رَوى أنه قال: السلام عليكم، فحياهم تحية الإسلام ومن راوٍ رَوى أنه كان مسلمًا بإسلامٍ قد تقدم منه قبل قتلهم إياه، وكل هذه المعاني يجمعه (السَّلَم)؛ لأن المسلم مستسلم، والمحيي بتحية الإسلام مستسلم، والمتشهد شهادة الحق مستسلم لأهل الإسلام، فمعنى (السَّلم) جامع جميع المعاني التي رُويت في أمر المقتول الذي نزلت في شأنه هذه الآية))[6]، فذكر ما ذكره الفراء، وزاد عليه أن فضل قراءة (السلم) وحجته أن السلم أعمُّ وأشمل من (السلام)، وهو يشمل روايات أسباب النزول كلها على خلاف (السلام) الذي يأتي للتحية فحسب.

وقال الزجاج: ((قُرِئت السلام بالألف، وقرئت السَّلَمَ. فأما السلام فيجوز أن يكون من التسليم، ويجوز أن يكون بمعنى السِّلْمِ، وهو الاستسلام، وإلقاء المقادة إلى إرادَةِ المسلمين ويروى في التفسير أن سبب هذا أن رجلًا انحاز وأظهر الإسلام فقتله رجل من

1 - الجامع لأحكام القرآن: 5/ 225.
2 - أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 2/ 76.
3 - البحر المحيط في التفسير: 3/ 653.
4 - كنز العرفان في فقه القرآن: 1 / 385.
5 - معاني القرآن: 1/ 283.
6 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 9/ 82.

المسلمين وأخذ سَلَبَه. فأعلمَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ أن حق من ألقى السلمَ أن يُتَبين أمرُه))[1]، فالسلام عنده يحتمل معنيين: معنى التحية، ومعنى الاستسلام والانقياد.

وفضّل النحاس قراءة (السلام) إذ قال: ((والحديث يدلّ على ذلك؛ لأنه يُروى أن مرداسا الفدكيّ مرّ بغالب فقال: السلام عليكم، فقام إليه غالب فقتله وأخذ ماله، فأنزل الله جلّ وعزّ: ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِناً﴾. ومن جيّد ما قيل فيه...: مرّ المسلمون برجل في غنمه فقال: سلام عليكم، فقتلوه وأخذوا غنمه فنزلت ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِناً﴾ هكذا الحديث بالألف. وقرأ أهل الحرمين وأهل الكوفة: (لمن ألقى إليكم السّلم)، وذلك جائز؛ لأنه إذا سلم فقد ألقى السلم والعرب تقول: ألقى فلان إليّ السّلم أي انقاد واستسلم، وقال الله جلّ وعزّ: ﴿وَأَلْقَوْا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَمَ﴾ [سورة النحل/ 87]، وقرأ أبو رجاء: (ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم) بكسر السين وإسكان اللام))[2].

وقال السمرقندي: ((وأما من قرأ (السَّلامَ) فلأن مرداساً قال لهم: السلام عليكم. وأما من قرأ (السلم) فهو الدخول والانقياد والمتابعة، يعني إنْ انقاد لكم وتابعكم فلا تقولوا له: لست مؤمناً، وأسلم واستسلم بمعنى واحد، أي دخل في الانقياد. كما تقول: أشتى الرجل إذا دخل في الشتاء، وأربع إذا دخل في الربيع.))[3]، فذكر أن (السلام) للتحية، و(السلم) للاستسلام والانقياد.

وقال الواحدي: ((وقرئ: (السلام)، فمن قرأ بالألف فله معنيان:

أحدهما: أن يكون السلام الذي هو تحية المسلمين، أي لا تقولوا لمن حياكم بهذه التحية: إنما قالها تعوذًا، فتقدموا عليه بالسيف لتأخذوا ماله، ولكن كفوا عنه، واقبلوا منه ما أظهره.

والثاني: أن يكون المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم (وكف يده عنكم فلم يقاتلكم): ﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾... وأصل هذا من السلامة؛ لأن المعتزل طالب للسلامة.

ومن قرأ (السَّلَم) أراد الانقياد والاستسلام إلى المسلمين ومنه قوله: ﴿وَأَلْقَوْا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَمَ﴾ [سورة النحل/ 87] أي: استسلموا, ولما يراد منهم))[4]، فبيّن أنّ قراءة (السلام) تحتمل معنيين: معنى التحية، ومعنى السلامة، و(السلم) تعني الاستسلام والانقياد.

وقال الزمخشري: ((وقرئ: (السلم) و(السلام)، وهما الاستسلام. وقيل: الإسلام. وقيل: التسليم الذي هو تحية أهل الإسلام))[5]، ويبدو من ظاهر قوله أنه يذهب إلى أن القراءتين بمعنى واحد، وإن احتملتا معاً أكثر من معنى.

وقال ابن عطية: (((السَّلم) بتشديد السين وفتحه وفتح اللام، ومعناه: الاستسلام، أي: ألقى بيده واستسلم لكم، وأظهر دعوتكم، وقرأ بقية السبعة (السلام) يريد سلم ذلك المقتول على السرية، لأن سلامه بتحية الإسلام مؤذن بطاعته وانقياده، ويحتمل أن يراد به الانحياز والترك، قال الأخفش: يقال: فلان سلام إذا كان لا يخالط أحدا، وروي في بعض طرق عاصم (السِّلم) بكسر السين وشده وسكون اللام وهو الصلح، والمعنى المراد بهذه الثلاثة يتقارب))[6].

وقال الفخر الرازي: ((قَالَ تَعَالَى: (وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السلم لَسْتَ مُؤْمِنًا) أَرَادَ الِانْقِيَادَ وَالِاسْتِسْلَامَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿وَأَلْقَوْا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَمَ﴾ [النَّحْلِ: 87] أَيِ اسْتَسْلَمُوا لِلْأَمْرِ، وَمَنْ قَرَأَ السَّلامَ بِالْأَلِفِ فَلَهُ مَعْنَيَانِ: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ السَّلَامَ الَّذِي يَكُونُ هُوَ تَحِيَّةَ الْمُسْلِمِينَ، أَيْ لَا تَقُولُوا لِمَنْ حَيَّاكُمْ بِهَذِهِ التَّحِيَّةِ إِنَّهُ إِنَّمَا قَالَهَا تَعَوُّذًا فَتُقْدِمُوا عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ لِتَأْخُذُوا مَالَهُ وَلَكِنْ

1 - معاني القرآن وإعرابه: 2/ 92.
2 - إعراب القرآن: 1/ 233-234.
3 - بحر العلوم: 1/ 329.
4 - التفسير البسيط: 7/ 42.
5 - الكشاف: 1/ 552.
6 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 2/ 96.

كُفُّوا وَاقْبَلُوا مِنْهُ مَا أَظْهَرَهُ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: لَا تَقُولُوا لِمَنِ اعْتَزَلَكُمْ وَلَمْ يُقَاتِلْكُمْ لَسْتَ مُؤْمِنًا، وَأَصْلُ هَذَا مِنَ السَّلَامَةِ لِأَنَّ الْمُعْتَزِلَ طَالِبٌ لِلسَّلَامَةِ))[1]، ولم يختلف قوله عما قاله الواحدي.

وقال العكبري: ((وَ (السَّلَامَ): بِالْأَلِفِ التَّحِيَّةُ، وَيُقْرَأُ بِفَتْحِ اللَّامِ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ، وَبِإِسْكَانِهَا مَعَ كَسْرَةِ السِّينِ وَفَتْحِهَا، وَهُوَ الِاسْتِسْلَامُ وَالصُّلْح))[2]، فلم يأتي بما هو جديد.

وقال القرطبي: (((السَّلَمُ)، و(السِّلم)، و(السلام) واحد، قاله البخاري. وقُرِئ بِهَا كُلُّهَا. وَاخْتَارَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ (السَّلَامَ). وَخَالَفَهُ أَهْلُ النَّظَرِ فَقَالُوا: (السَّلَمَ) هَاهُنَا أَشْبَهُ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الِانْقِيَادِ وَالتَّسْلِيمِ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: (فَأَلْقَوُا السَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ) فَالسَّلَمُ الِاسْتِسْلَامُ وَالِانْقِيَادُ. أَيْ لَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى بِيَدِهِ وَاسْتَسْلَمَ لَكُمْ وأظهر دعوتكم لست مؤمنا. وقيل: السلام قوله السَّلَامِ عَلَيْكُمْ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَوَّلِ، لِأَنَّ سَلَامَهُ بِتَحِيَّةِ الْإِسْلَامِ مُؤْذِنٌ بِطَاعَتِهِ وَانْقِيَادِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الِانْحِيَازُ وَالتَّرْكُ))[3]، فعد القراءات الثلاث بمعنى واحد، ثم نقل {اء من سبقوه، ووصف مَن فضل قراءة (السَّلم) بأنه من أهل النظر؛ مما يدل على موافقته لهم.

وقال البيضاوي: (((وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقى إِلَيْكُمُ السَّلامَ) لمن حياكم بتحية الإسلام. وقرأ نافع وابن عامر وحمزة السلم بغير الألف أي الاستسلام والانقياد وفسر به السلام أيضاً. لَسْتَ مُؤْمِناً وإنما فعلت ذلك متعوذا))[4]، فالسلام بمعنى التحية ويحتمل الاستسلام والانقياد، والسلم الاستسلام والانقياد لا غير.

وقال أبو حيان الأندلسي: ((وَقَرَأَ عَاصِمٌ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَالْكِسَائِيُّ، وَحَفْصٌ، السَّلَامَ بِأَلِفٍ. قَالَ الزَّجَّاجُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الِاسْتِسْلَامِ. وَقَرَأَ نَافِعٌ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَحَمْزَةُ، وَابْنُ كَثِيرٍ. مِنْ بَعْضِ طُرُقِهِ، وَجَبَلَةُ عَنِ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَاصِمٍ: بِفَتْحِ السِّينِ وَاللَّامِ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ، وَهُوَ مِنَ الِاسْتِسْلَامِ. وَقَرَأَ أَبَانُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمٍ: بِكَسْرِ السِّينِ وَإِسْكَانِ اللَّامِ، وَهُوَ الِانْقِيَادُ وَالطَّاعَةُ.))[5]

وقال السمين الحلبي: ((وقرأ نافع وابن عامر وحمزة: (السَّلَم) بفتح السين واللام من غير ألف، وباقي السبعة: (السلام) بألف، ورُوي عن عاصم: (السِّلْم) بكسر السين وسكون اللام. فأما (السلام) فالظاهر أنه التحية. وقيل: الاستسلام والانقياد، والسَّلَم – بفتحهما – الانقياد فقط، وكذا (السلم) [الآية: 208] بالكسر والسكون. والجحدري بفتحها وسكون اللام))[6] فلم يبتعد عمّا ذكره الزجاج.

بعد هذا العرض لتوجيه المقداد السيوري وتوجيهات العلماء الذين سبقوه وعقد الموازنة بينها، والتأمل في التوجيهات جميعها يتضح أن توجيه المقداد السيوري كان قريبا من التوجيه الذي ذكره كلٌّ من: الزمخشري، والقرطبي، إذ ذكرا أن القراءتين بمعنى واحد أو قد يتحد معناهما.

وجدير بالذكر أن الآلوسي ذكر أيضا أن القراءتين بمعنى واحد[7].

1 - مفاتيح الغيب: 11/ 189.
2 - التبيان في إعراب القرآن: 1/ 382.
3 - الجامع لأحكام القرآن: 5/ 338.
4 - أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 2/ 91.
5 - البحر المحيط في التفسير: 4/ 32.
6 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 4/ 74.
7 - روح المعاني: 3/ 114.

الخاتمة:

بعد أن وصلت' إلى خاتمة الحديث عن التوجيه الصرفي للقراءات القرآنية عند السيوري أجد من الواجب، أن أذكر أهم النتائج ألتي توصل إليها البحث، ويمكن أن ألخصها في ما يأتي:

1< وجه المقداد السيوري القراءات القرآنية في خمسة وعشرين موضعا كانت حصة التوجيه الصوتي منها موضعا واحدا، والتوجيه الصرفي ستة مواضع، والتوجيه النحوي أربعة عشر موضعا، والتوجيه الدلالي أربعة مواضع.

2. إنّ معظم الاختلاف في أوجه القراءات القرآنية في المستوى الصرفي هو اما اختلاف دلالي، أو لهجي ويتجلى ذلك بوضوح في تفاوت قراءة القراءات القرآنية في أبنية المصادر.

3. أغلب أسباب ألإختلاف في القراءات القرآنية هو: في ألفاظها، ويبدو لي أنها استعمالات لهجية'.

4. عند الموازنة بين توجيه المقداد السيوري وتوجيه من سبقه يتضح قرب الوجه الذي ذكره من أغلب التوجيهات التي ذكرها كل من الزمخشري والعكبري وأبو حيان الاندلسي والسمين الحلبي، في أغلب القراءات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين...

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إعراب القرآن، محيي الدين درويش، ج1، دار ابن كثير، ط3.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، الشيرازي البيضاوي (ت685ه)، تحقيق: محمد المرعبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1418.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان بن يوسف بن علي بن حيان ألأندلسي،(ت745ه)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420ه.
- التبيان في إعراب القرآن، عبدالله بن الحسن أبي البقاء العكبري (616)ه، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجبل، بيروت، 1979.
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور ألآلوسي(ت1393ه)، دار الفكر، بيروت، 1984.
- التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي الشافعي (ت468ه)، ط1.
- التوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند السخاوي، في كتابه (فتح الوصيد في شرح القصيد، د. رياض رحيم ثعبان، 2008,
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تفسير الثعلبي)، تحقيق: أحمد بن محمد أبو إسحاق الثعلبي النيسابوري، تحقيق: علي بن عاشور (ت427ه)، دار إحياء التراث العربي، 2002، ط1.
- الكشاف، أبو القاسم محمد أبو أحمد الزمخشري (ت538ه)، بيروت، ط3.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند أبن جني، د. حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد، بيروت، 1998.
- الدرر المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت756ه)، تحقيق: أحمد محمد، دار العلم، دمشق.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب ألأندلسي (ت542)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1222، ط1.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن أحمد الفيومي (ت770ه)، ج1، المكتبة العلمية.
- الجامع لأحكام القران، محمد بن أحمد ألأنصاري القرطبي، تحق /عبدالله عبد المحسن(ت671ه)، دار الكتب المصرية، ط2.
- بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد أبن إبراهيم السمرقندي(ت373ه)، دار الكتب المصرية.

- جامع البيان عن تأويل آيّ القرآن، محمد بن جرير الطبري،(تفسير الطبري) (ت310هـ)، ج3، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، دار هجر.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف: شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسني ألآلوسي(ت1270هـ)، تحقيق: البابي الحلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- كنز الفرقان فقه القرآن، الشيخ مقداد بن عبدالله السيوري(ت536هـ)، ج1، نشره المكتبة الوطنية، الكويت.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، ابو الفضل جمال الدين أبن منظور الأنصاري (ت711هـ)نشر بيروت، ط3، ج 15.
- معاني القرآن وإعرابه إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط1.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء، (ت257هـ) تحق أحمد يوسف النجاشي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1.
- معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2002.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحق/ عبد السلام هارون،ج 6، دار الفكر، بيروت، 1979.
- مجاز القرآن/ أبو عبيدة معمر التميمي البصري (ت209هـ) تحق، د سركيس، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير –تفسير الرازي فخر الدين الرازي، (ت606هـ) دار الفكر، بيروت، 1981، ط1.
- مفردات ألفاظ القرآن، العلامة الراغب ألأصفهاني(ت502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار العلم، دمشق، ط4.